(19-32)

الدولة الفلسطينية في السياسة الخارجية الامريكية

السيرك الامريكي وشعرة معاوية

كان جيمس بيكر يرى ضرورة الإيحاء لحكومة شامير بان الاتفاق الأردني الفلسطيني سيعقد من قبل فلسطينيي الداخل، ولذلك كان يلح في كل مرة على ان يذهب فيصل الحسيني وحنان عشراوي وزكريا الاغا الى عمان في مناسبات مختلفة للالتقاء بالملك حسين او برئيس الوزراء طاهر المصري. وكان يقصد من وراء ذلك ان يطمئن حكومة شامير بان منظمة التحرير لا دور لها في هذه العملية. وان الدور مقصور فقط على هؤلاء. وكان شامير يتوعد الفلسطينيين في الداخل بتطبيق قانون الكنيست الصادر في 6/8/1986، عليهم والذي يقضي بعقوبة السجن على كل من يتصل بالمنظمة.[1].

ولقد حرصت المنظمة ان تلعب دور اللاعب الخفي ولكن الدور الرئيسي تاركه لشامير الاعتقاد بالشكل الذي يريده وذلك لتمكين الحضورالفلسطيني والمشاركة الفعالة في مؤتمر مدريد. لقد كانت رسالة الدعوة التي أشارت الى المفاوضات المباشرة عبر مسارات بين إسرائيل والدول العربيةكل على حدة، وبين إسرائيل والفلسطينيين بما يشكل المدخل العملي لاستقلالية القرار الفلسطيني وكذلك الوفد الفلسطيني في إطار الممارسة العملية. وهذا ما حرصت المنظمة على تحقيقه منذ بدء افتتاح مؤتمر مدريد حيث أصرت على ان يعطى للوفد الفلسطيني زمنا مساويا للآخرين في خطاب الافتتاح, كما كان الإصرار على المفاوضات المباشرة الفلسطينية والإسرائيلية هو الأمر الذي تم تثبيته في صياغة نص الاتفاق الأردني الفلسطيني بحيث يتعاطى الفريق الأردني في الوفد المشترك مع القضايا الأردنية بينما يتعاطى الفريق الفلسطيني في مسار منفصل مع القضايا الفلسطينية.. وكان الإصرار الإسرائيلي على التفاوض مع الوفد المشترك بكامله حول المسار الفلسطيني والمسار الأردني سببا في تعطيل الإقلاع الذي بدا يوم العاشر من ديسمبر 1991 في المسارين السوري واللبناني. وقد خاض الوفد الفلسطيني نضالا مريرا استمر أسبوعا كاملا في ما يسمى مفاوضات الكوريدور حيث تم التوصل الى صيغة توافق يتولى فيها الدكتور حيدر عبد الشافي رئاسة الوفد الفلسطيني ويشارك مع الوفد اثنان من أعضاء الوفد الأردني في حين يتولى الدكتور عبد السلام المجالي رئاسة الوفد الأردني ويشارك معه عضوان من الوفد الفلسطيني حيث بدأت الجولة يوم 18 ديسمبر 1991 ولقد استمرت الجولات في إطار حوار الطرشان بين ما يطرحه الوفد الفلسطيني على الوفد الليكودي الذي كان لا يسمع ولا يرى ويردد مقولة واحدة تتضمن اللاءات الخمس، سواء في المسار الثنائي او المتعدد الأطراف وهي:

لا لمنظمة التحرير الفلسطينية.لا للدولة الفلسطينية المستقلة.لا لحق العودة.لا لعودة القدس الشرقية.لا لإزالة الاستيطان والعودة لحدود الخامس من حزيران.

وتحت عنوان الفلسطينيون يريدون كتابة قواعد اللعبة من جديد، جاء في التقرير النهائي للمجموعة الدراسية الاستراتيجية لمعهد واشنطن الذي أطلق عليه اسم (متابعة السلام - استراتيجية اميركية لمسيرة السلام العربية الإسرائيلية).ما نصه:

(بسبب انزعاجهم من عدم استيعاب منظمة التحرير الفلسطينية والمقيمين في القدس، حاول المندوبون الفلسطينيون بداية، فصل أنفسهم عن الأردنيين. وهذا ما قاد الى ما يسمى جولة الكوريدور

الثنائي في ديسمبر 1991 .وفي يناير 1992 في موسكو قدموا وفدا يخرق قواعد مدريد، ولم يحضروا المتعدد الأطراف على الرغم من التنازلات الاميركية بان يحضر فلسطينيون من خارج المناطق بعض مباحثات مجموعات العمل في المستقبل. لقد أدى هذا الإشكال الى مقاطعة إسرائيل لبعض اجتماعات مجموعات العمل في مايو 1992، عندما انضم فلسطينيون من خارج المناطق الى الوفد الفلسطيني الأردني..)[2].

ولقد حرص الوفد الفلسطيني على تكريس موقفه في الجولات الثانية والثالثة والرابعة ليؤكد فهمه لطبيعة عملية السلام التي تتلخص على الشكل التالي:

1. ان هدف المرحلة الانتقالية هو تحقيق حالة الاستقلال الفلسطيني في النهاية.
2. يجب ان يكون لمنظمة التحرير الفلسطينية دورا حتى تتحقق وحدة الداخل والخارج.
3. يجب على القوات الإسرائيلية الانسحاب من الضفة الغربية وغزة الى الحدود (الخط الأخضر).
4. يجب ان يحقق الفلسطينيون سيطرتهم الكلية على الأرض، المياه والموارد الطبيعية وإدارة هذه الموارد مثل الأراضي وشركات المياه.. الخ.
5. يجب تجميد النشاط الاستيطاني الإسرائيلي، اما قبل بداية المفاوضات او بالتأكيد عند بداية المرحلة الانتقالية ويجب في النهاية إزالة المستوطنات او وضعها تحت السلطة الفلسطينية.
6. يجب الحفاظ على حق عودة النازحين الى مناطق الحكم الذاتي واللاجئين الى ديارهم التي طردوا منها.
7. يجب ان تتضمن القدس بصفتها عاصمة الدولة الفلسطينية، طبيعيا غير منقسمة ولكنها سياسيا منفصلة.
8. يجب ان تجري انتخابات عامة لمجلس تشريعي.
9. اتفاقية المرحلة الانتقالية يجب ان تتم تحت إشراف دولي او هيئة الأمم المتحدة، متضمنة (اذا تطلب الأمر) وجودا مدنيا وعسكريا.
10. يجب الوصول اتفاق فلسطيني أردني لتحقيق الاتحاد الكونفدرالي.

وعندما احتدمت الأمور في المسار المعتدد الأطراف في موسكو وخاصة حول قضية اللاجئين وانضمام اعضاء من خارج الأراضي المحتلة الى الوفد، كانت الإدارة الاميركية التي تعتمد سياسة الغموض حريصة على جمع التناقضات حيث طلعت علينا الناطقة الرسمية لوزارة الخارجية الامريكية بتصريحها حول موقف امريكا من قضية اللاجئين الفلسطينيين بقولها: "الولايات المتحدة ايدت قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم 194، الخاص بامكان اعادة الفلسطينيين الى وطنهم، حيث انه قد تم اقراره في 11 كانون الاول/ ديسمبر 1948، ونحن مازلنا نؤيده".

أضاف التصريح في لحظته الا ولى زخما ودعما للموقف الفلسطيني في محادثات قضايا اللاجئين، خاصة وان مارغريت تتوايلر اجابت بقولها: "هذا صحيح" لدى سؤالها اذا كان تفسير ذلك القرار يعني ان "الفلسطينيين يمكنهم العودة الى منازلهم.. وليس فقط الى الضفة وقطاع غزة".

لاشك ان هذا الموقف كان يمكن ان يكون له تاثير اكبر او كان موقفا حقيقيا وقرارا سياسيا يعلنه الرئيس بوش او الوزير بيكر، وان كنا لا نزال نذكر بيان فانس- غورميكو الشهير الذي تم التراجع عنه

قبل ان يجف حبره. لقد اثار تصريح تتوايلر حفيظةالصهاينة، حيث اعتبروه خنجرا انغرس في قلب الكيان الصهيوني واثار ضجة كبرى، مما جعل تتوايلر تصرح في اليوم التالي بقولها: "انضمت الولايات المتحدة الى مجلس الامن في تبني القرار رقم 237 بالاجماع، ونحن مازلنا نؤيده. ولكن كما قلت امس، فيما يخص قرار الجمعية العامة للامم المتحدة، رقم 194، فاننا لن ندخل في اي تفسير لاحكام وعناصر اي من القرارين". ان هذا التراجع الواضح عن الموقف اكدته الناطقة باسم وزارة الخارجية الامريكية بقولها: "ان القضايا المثارة في كلا القرارين، مثل تلك التي تثار في كثير من قرارات الامم المتحدة الاخرى المتصلة بالنزاع العربي- الاسرائيلي، يمكن حلها فقط من خلال عملية المفاوضات المباشرة بين الاطراف نفسها، ان الاطراف الخارجية لن تحل تلك القضايا".

لقد حافظت الادارة الامريكية على شعرة معاوية، فاتبعت تصريح تتوايلر بتصريح لجيرجيان، مساعد وزير الخارجية، الذي قال: "ان الولايات المتحدة تهرب من قرار حق العودة للفلسطينيين كما تهرب من الوباء". هنا يبدا السيرك الامريكي باستعراض بهلوانيات السياسة المتناقضة. وتجد الادارة الامريكية وهي تحاول الحفاظ على شعرة معاوية مع كل الاطراف مشجبا، تعلق عليه عدم رغبتها في تحقيق العدالة والانحياز الى الحق، وترك الكيان الصهيوني من موقعه كمحتل يتفاوض مع وفد يمثل الشعب الفلسطيني تحت ظروف مجحفة، في التشكيل والتمثيل. فالمفاوض الفلسطيني، الذي يتقابل مع المفاوض الصهيوني على طاولة المفاوضات في مدريد او واشنطن او اي مكان اخر، مقابلة الند للند باباء وشمم، يعود الى الارض المحتلة دون حماية او وقاية من غطرسة الصهاينة ومتعصبيهم من عصابات كاهانا. ان مشجب المفاوضات المباشرة دون موقف امريكي واضح من ان التفاوض يتم حول تنفيذ القرارات الاممية، وليس حول نصوص القرارات التي لا يجوز ان تكون موضع تفاوض، فقرارات الامم المتحدة يجب ان تحمل ثقل ووزن الامم المتحدة عند تطبيقها، واذا كا وزن الولايات المتحدة - الان - يشكل اساس وزن الموقف الدولي، فان الولايات المتحدة هي المسؤولة عن تطبيق القرارات والزام الاطراف المعنية بتنفيذها.

ان الولايات المتحدة، التي تطلق اسم مؤتمر السلام على العملية السياسية الجارية تحت رعايتها الشخصية، تدرك جيدا ان هذا السلام لا يمكن ان يتحقق ويستمر اذا لم يتصف بالعدالة والشمولية. وحيث ان مؤتمر السلام الامريكي يرتكز في اساسه على قرارات الامم المتحدة، فان هذه القرارات هي التي تحقق، عبر تطبيقها السليم، الاهداف المرجوة. ان اعتبار قراري مجلس الامن 242 و 338، ومبدأ الارض مقابل السلام، الاساس الذي تنطلق منه عملية السلام، يربط بشكل مباشر كل القرارات الاممية المتضمنة في هذين القرارين. فالقرار 242 ينص على: "التاكيد على ضرورة الحل العادل لمشكلة اللاجئين"، وهنا لا يجب ان نتوقف طويلا للبحث عن اساس الحل العادل، ما دام هناك قرار من الامم المتحدة واضح النص حول هذه المشكلة. فاستنادا الى مشروع قدمته بريطانيا، اتخذت الجمعية العامة في كانون الاول/ ديسمبر 1948 القرار 194 "د-3 الذي يعلن بصورة حازمة في القاهرة في الفقرة 11. (... انه يجب السماح للاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم والعيش في سلام مع جيرانهم في اقرب وقت ممكن. ويجب دفع تعويض عن ممتلكات من يختارون عدم العودة، وعن فقدان الممتلكات او الضرر اللاحق بها. والذي ينبغي اصلاحه بموجب مبادئ القانون الدولي او بروح الانصاف). (3)

ان النص المثبت في القرار 194 ليس مجرد قرار صادر عن الامم المتحدة ووافقت عليه الولايات المتحدة ، وانما هو اكثر من ذلك. حيث انه احد الشروط التي على اساسها تم قبول الكيان الصهيوني، كدولة تحت اسم "اسرائيل" عضوا في الامم المتحدة، استنادا الى القرار 273 بتاريخ 11 ايار/مايو 1949، والذي اعتمد في صدوره على تصريح دولة "اسرائيل" انها (تقبل دون تحفظ الالتزامات الواردة في ميثاق الامم المتحدة، وتتعهد ان تحترمها منذ اليوم الذي تصبح فيه عضوا في الامم المتحدة. واذ تذكر بقراريها الصادرين في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947 "181"، بشان التقسيم" في 11 كانون الاول/ ديسمبر 1948 "194 بشان اللاجئين"، واذ تحيط علما بالتصريحات والايضاحات التي ادلى بها ممثل حكومة "اسرائيل" امام

اللجنة السياسية المخصصة، فيما يتعلق بتنفيذ القرارات المذكورة)(4). ان اشارة الادارة الامريكية الى القرار 194، في مجال المباحاثات حول قضية اللاجئين، على الرغم من غياب الموقف المتوازن، ينبغي ان لا يغيب مسؤوليتها في اعتماد الموقف الشمولي ايضا، بوصفها الراعية لعملية التسوية الراهنة تحت عنوان السلام. فالقرار 181 الذي هو احد اسس القرار 273 يشكل ايضا مرتكزا اساسيا وحقيقيا للوصول الى ما تسميه الادارة الامريكية السلام العادل والدائم.

"ان اسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي برزت الى الوجود بناء على اوامر المجتمع الدولي". هذا ما صرح به ممثل "اسرائيل" اثناء مناقشة طلب "اسرائيل" الانضمام الى عضوية الامم المتحدة. فوجود الكيان الصهيوني كدولة في الامم المتحدة هو تطبيق جائر لقرار الامم المتحدة "181" الذي يقوم على اساس انشاء دولتين مستقلتين. ولقد كان احد الاشتراطات الرئيسية لقرار التقسيم ان تقدم كل من الدولتين المقرر انشاؤها الى الامم المتحدة اعلانا تتعهد ان فيه بالحفاظ على الحقوق الاساسية للاقليات، وتطبيقها لهذا الشرط اعلمت "اسرائيل" الامم المتحدة يوم اعلانها استقلالها.

"ان دولة "اسرائيل" ستعزز تنمية البلد لمنفعة جميع السكان، وستقوم على مبادئ الحرية والعدل والسلم، وستدعم المساواة العنصرية والسياسة الكاملة بين جميع المواطنين دون تمييز بسبب العنصر او العقيدة او الجنس وتكرس نفسها لمبادئ ميثاق الامم المتحدة. وسوف تكون دولة "اسرائيل" مستعدة للتعاون مع هيئات وممثلي الامم المتحدة في تنفيذ قرار الجمعية العامة المؤرخ 29 تشرين ثاني/ نوفمبر 1947 وبناء على ذلك... فاني اعلن باسم الحكومة المؤقتة لدولة "اسرائيل" استعدادها للتوقيع على الاعلان والالتزام المنصوص عليهما في قرار الجمعية العامة"

ان هذا الالتزام وما تبعه من الالتزام بالقرار (273) يلزم الكيان الصهيوني ليس فقط بتطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وانما بالاعتراف، دون لف او دوران، بحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة على الارض التي حددها قرار التقسيم.

ان الواقع الدولي الراهن، والتغييرات الديمغرافية وموازين القوى السائدة، لا تستطيع ان تفرض حلولا دائمة. لقد انطلق الشعب الفلسطيني، وهو ينجز انتفاضته المباركة التي فجرها تراكم نضال ثوري وكفاح مسلح، استمر اثنين وعشرين عاما، مستندا الى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين، باعلان استقلاله في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988، حيث جاء في اعلان الاستقلال، الاشارة الى القرارين 181 و 194 على الشكل التالي: (ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني بتشريده، وبحرمانه من حق تقرير المصير، اثر قرار الجمعية العامة رقم 181 عام 1947، الذي قسم فلسطين الى دولتين، عربية ويهودية، فان هذا القرار مازال يوفر شروطا للشرعية الدولية، تضمن حق الشعب الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني. ان احتلال القوات الاسرائيلية الارض الفلسطينية واجزاء من الارض العربية، واقتلاع الفلسطينيين وتشريدهم عن ديارهم، بقوة الارهاب المنظم، واخضاع الباقين منهم للاحتلال والاضطهاد ولعمليات تدمير معالم حياتهم الوطنية، هو انتهاك صارخ لمبادئ الشرعية ولميثاق الامم المتحدة ولقراراتها، التي تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، بما فيه حق العودة، وحق تقرير المصير، والاستقرار والسيادة على ارض وطنه) (5).

ان السلام العادل والشامل والدائم لا يمكن تحقيقه في ظل سياسات بهلوانية، تحول مؤتمر السلام الى سيرك يرقص فيه على الحبال ما هب ودب من دول صغيرة وكبيرة. وفي تغييب واضح للممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية. ان خيط معاوية، الذي لا تزال امريكا تستخدمه للحفاظ على سيطرتها على اللعبة السياسية، يتحول الى حبال فولاذية عندما يتعلق الامر بمصلحة الكيان الصهيوني، ويصبح اوهى من خيط عنكبوت، عندما يتعلق الامر بالشعب الفلسطيني. ان قوة الحق الفلسطيني، الذي ينطلق من قرارات الشرعية الفلسطينية وما يدعمها من قرارات الشرعية

العربية والشرعية الدولية وضعت امام منظمة التحرير خيارا واضحا يقوم على اساس دفع الادارة الامريكيةالى ممارسة دورها في تطبيق الاسس، التي اعلنتها هي، كمنطلق لمؤتمر السلام، وهي قاعدة الشرعية الدولية. وان لا تعلق القضايا المصيرية على مشجب المفاوضات المباشرة بين الكيان الصهيوني، الذي يحتل الارض ويضطهد الشعب الفسطيني، وبين المناضلين من داخل الارض المحتلة الذين يخوضون معركة التفاوض، وهم يتعرضون الى اجراءات البطش وحرمانهم من حقوقهم المدنية والانسانية، لكونهم يعيشون تحت الاحتلال وسياسته المتغطرسة

ويبقى القرار فلسطينيا

لقد عبرت الارض المحتلة عن غضبها واستيائها من الادارة الامريكية، منذ تلك اللحظة، التي ادار فيها كريستوفر ظهره لتعهداته ولخطة النقاط الست التي صاغها بنفسه، والتي لم تكن سوى جزء من المطالب، التي تضمنتها المذكرة الفلسطينية الى الادارة الامريكية. لقد تنكر كريستوفر لتعهداته قبل ان يجف حبرها، ولقد تمادى في استهتاره بان تصرف وكأن القرار الفلسطيني في جيبه الصغير، وان حضور الفلسطينيين الى مؤتمر الاستسلام، الذي يخطط له مضمون، وان العرب جميعهم قد فصلوا بين قضية المبعدين وبين العودة الى طاولة المفاوضات ودون انتظار لتنفيذ "اسرائيل" للقرار 799 ويبدو ان سياسة كريستوفر في محاولة تجميع الاطراف المتناقضة حول طاولة المفاوضات، لم تختلف كثيرا عن سياسة بيكر، فقد اخذ يردد الكلمات التي ترضي كل طرف. وكانت تتعلق اثنتان منها بالموقف الامريكي، في حين تتعلق النقاط الاربعة الاخرى بالموقف الاسرائيلي. وقد نشرت جريدة "هآرتس" في28 شباط 1993 ما اطلقت عليه (نقاط صفقة الاتفاق) وقد كان المشروع كما يلي:

اولا: الموقف الامريكي:

اعلان امريكي يعتبر الابعاد غير قانوني (The illegibility of deportation) والتزام امريكي بان تطبق "اسرائيل" قرار 799 بكامله والقاضي بالاعادة الفورية لجميع المبعدين.

التزام امريكي بان الجولة القادمة لمحادثات السلام بواشنطن ستتركز على قراري مجلس الامن 242 و338 ، والارض مقابل السلام، وبحث موضوع القدس. وتقديم تاكيدات مكتوبة بالالتزام بالمرجعية 242، والارض مقابل السلام والقدس.

.Written reaffirmation of 242 with land for peace and Jerusalem

ثانيا: الموقف الاسرائيلي:

التزام "اسرائيل" بعدم اللجوء لسياسة الابعاد في المستقبل.

.Binding commitment that Israel will not resort to deportation in the future

امتثالا للقرار 799 يقوم الاسرائيليون بتسريع عودة المبعدين.

.In compluiancee with 799, the Isrealies will accelerate the return of the deportees

اعادة عدد كبير من الفلسطينيين المبعدين منذ عام 1967 حسب لائحة متفق عليها.

.An agreed upon list of deportees since 1967 to be returned in Sizable numbers

توافق "اسرائيل" لاتخاذ اجراءات عريضة وفعالة لحقوق الانسان.

(Concrete broad effective human rights measures to be agreed upon.)(6)

وقد تسلم الوفد الفلسطيني مشروع كريستوفر معلنا انه قابل للنقاش، وتم ارساله للقيادة الفلسطينية في تونس لتقرير ما تراه بشانه. وقد وجدت فيه القيادة الفلسطينية ما يستحق النقاش، ودعت الى اجتماع طارئ للجنة التنفيذية والقيادة الموسعة. ولكن اليوم التالي حمل معه نكوصا امريكيا واضحا وانصياعا من الادارة الامريكية الجديدة لشروط حكومة رابين، حيث ابلغ كريستوفر الوفد الفلسطيني بان امريكا غيرت موقفها من موضوع القدس وانطباق القرار 242 عليها. كما ان الاسرائيليين رفضوا الامتثال للقرار 799 كما جاء في نص وثيقة كريستوفر.

وهكذا عادت الامور الى مرحلة الصفر من جديد، وعادت التصريحات الصهيونية المتغطرسة تحاول دق اسافين رابين بين الفلسطينين وبين الاطراف العربية، وخاصة سوريا، التي تنسب "اسرائيل" الى وزير خارجيتها فاروق الشرع استجابته لمطلب اسرائيل وهو (الفصل بين المفاوضات معها"سوريا" وبين المفاوضات مع الفلسطينين والاردنيين)(هارتس 28/2/1993).

ولكن القرار الفلسطيني... المستقل.. والمتميز.. والذي عبرت عنه منظمة التحرير الفلسطينية بتعليماتها للوفد المفاوض برفض تسلم رسالة الدعوة من الراعي الامريكي، جعل الكثيرين يعيدون حساباتهم. لقد اعتبر بعض المراقبين والدبلوماسيين ان هذه جراة وتطاولا من منظمة التحرير الفللسطينية ، التي تعيش ظروف الحصار القاتل، على القوة العظمى الوحيدة، الولايات المتحدة الامريكية. ولكن الموقف العربي اخذ يعبر عن نفسه بطريقة لا تنسجم مع ما كان كريستوفر يعتقده، فقد اعلن الاردن على لسان الملك الحسين انه لن يشارك بدون منظمة التحرير الفلسطينية، واعلنت سوريا ومصر تاييدهما للنقاط الست، وتمت الدعوة لعقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب لتحديد الموقف العربي الجماعي من الدعوة الى الجولة التاسعة. وبدا كريستوفر، ايضا، يعيد حساباته... ويراجع تصريحاته، التي كان اعلنها منذ بداية زيارته، والتي عبرت عن اهمية وضرورة مشاركة الطرف الفلسطيني ، والذي بدونه، يمكن ان تتعطل العملية. ووصف الدور الفلسطيني بانه مفتاح لعملية السلام. ولكن الطرف الفلسطيني الذي يقصده كريستوفر هو ما يسميه رابين سكان المناطق (الضفة الغربية وقطاع غزة) والدور الذي يريد كريستوفر للوفد الفلسطيني ان يلعبه هو المساهمة في عملية ابعاد منظمة التحرير الفلسطينية من عملية التسوية وعزلها، تمهيدا لتصفيتها ليتم له تحقيق السلام الصهيوني. وبدات الا لة الجهنمية للادارة الامريكية تخطط وترتب، وكان الترغيب والترهيب، هادفا لتفتيت الموقف الفلسطيني الموحد من جهة، والموقف العربي الموحد من جهة اخرى.

وجاءت الدعوة المباشرة من كريستوفر للاخ فيصل الحسيني، بوصفه رئيس الفريق الفلسطيني لعملية السلام مع وفد يشكله للحضور الى واشنطن، للبحث في موضوع مضمون عملية التفاوض. وكما عبر القنصل الامريكي في القدس (مولي ويليامسون) ان الدعوة لا تشمل عن قضايا تتعلق بالمواضيع خارج عملية التفاوض، مثل مشكلة المبعدين التي تعتبر بالنسبة لامريكا و"اسرائيل" منتهية... ولا بالنسبة للمذكرة الفلسطينية. وجاء الرد قرارا فلسطينيا بان الذهاب الى واشنطن، يحمل في طياته جدول اعمال كامل، للوفد الفلسطيني الحق في بحثه كاملا مع كريستوفر وطاقمه في وزارة الخارجية... وقد تضمن جدول الحوار مجموعة نقاط تغطي كافة القضايا، التي اشتملتها المذكرة الفلسطينية. وجاء الرد الامريكي على هذه القضايا على الشكل التالي:

اولا: فيما يتعلق بقضية المبعدين، يعلن رابين بيانا يتضمن مجموعة نقاط على الشكل التالي:

- ان قرار الحكومة باعادة المبعدين ينسجم مع روح القرار 799.

(In complience with the spirit of 799 resolution)

- القرار يسمح بعودة المبعدين قبل نهاية هذا العام.
- المراجعة الجارية ستعيد عددا اخر من المبعدين منذ عام 1967.
- مع استئناف المفاوضات، فان الحكومة الاسرائيلية ليست لديها اي خطط للعودة الى مزيد من الابعادات.

.As negotiation resumes, the Israeli goverment has no plans to resort to further deportations

- ان "اسرائيل" كاي امة اخرى لها الحق باتخاذ اجراءات قانونية لحماية شعبها.

ثانيا اعلان مبادئ امريكي في حال الالتزام الفلسطيني باستئناف المفاوضات يشتمل على:

- التعامل الايجابي مع قضايا حقوق الانسان.
- معارضة الولايات المتحدة للابعاد، باعتباره مخالفا لاتفاقية جنيف الرابعة وللقانون الدولي.
- التاكيد على ان الابعاد كان حالة استثنائية.
- التاكيد على ضرورة الوصول الى سلام كامل على اساس قرار مجلس الا من 242،338، ومبدا الارض مقابل السلام، والحقوق السياسية للشعب الفلسطيني.
- بالمفاوضات فقط تحل المشاكل، وسوف تسير كل الاطراف معا ملتزمة بالمفاوضات.

ثالثا: حقوق الانسان:

اعلن الجانب الامريكي تعاطفه مع الموقف الفلسطيني وما يواجهه من قتل للاطفال.. وهدم للبيوت وانتهاكات لحقوق الانسان. واشار الى تقرير وزارة الخارجية حول انتهاكات "اسرائيل" لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة. واظهر الجانب الامريكي عجزه عن تغيير الموقف الاسرائيلي بشان القضايا الثلاث الاتية:

- عدم استخدام "اسرائيل" للقانون البريطاني الذي يشرع اجراءات مختلفة مثل الابعاد.
- عدم الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية الاسرائيليين في الاراضي المحتلة.
- عدم وجود طريقة لالزام "اسرائيل" بالاعتراف علنا باتفاقية جنيف الرابعة.

ويعتقد الجانب الامريكي ان هذه القضايا يمكن التوصل لها من خلال طاولة المفاوضات ومن خلال الترتيبات الانتقالية.

رابعا: جوهر المفاوضات:

عبر الجانب الامريكي عن اهمية دوره كشريك كامل، واكد ان رابين لا يسعى الى صفقة منفردة، وانما الى التقدم على جميع المسارات. كما عبر الجانب الامريكي عن تفهمه لعدم الارتياح الفلسطيني للمشروع الاسرائيلي وطالبوا بالتعديل بالنسبة للمرحلة الانتقالية والنهائية... كما اشاروا الى تفهمهم لوجهة النظر الفلسطينية في موضوع الارض، التي يجب ان تصل الى السيادة في المرحلة النهائية.

ولكن الترتيبات لادارة الارض ستكون انتقالية وليست نهائية، ولا تجحف بالمرحلة النهائية والمرتبطة بالقرار 242 .وقد أشار الجانب الامريكي بان كريستوفر طلب من الاسرائيلين المرونة بشان موضوع التشريع والقرار 242، بحيث يحقق التوازن بين الانتخابات والمرحلة الانتقالية...

خامسا: الحصار المالي لمنظمة التحرير الفلسطينية وللشعب الفلسطيني داخل الارض المحتلة.

تم بحث هذا الموضوع في اللقاء الخاص بين الاخ فيصل الحسيني والوزير كريستوفر، وكانت الوعود مرتبطة بالموقف الفلسطيني من استئناف عملية المفاوضات. وكان القرار فلسطينيا.. وتم اعلام الادارة الامريكية من قبل وفدنا ان ما تم طرحه لا يلبي ولا ينسجم مع الرغبة الفلسطينية للسلام ... لان العقبات التي عطلت المسيرة سابقا لا زالت كما هي... كما ان الوفد اعلم الادارة ان القرار بشان استئناف المشاركة الفلسطينية لا يتم اتخاذه هنا في واشنطن ... ولا في دمشق، وانما في اجتماع القيادة الفلسطينية في تونس. كان تلهف الادارة الامريكية ان تحصل على استجابة مبدئية من الوفد الفلسطيني يعبر عن اهمية العامل الفلسطيني في مسيرة التسوية. وكان الايحاء، بان لدى امريكا ضمانات وتعهدات سيتم بحثها مع الطرف الفلسطيني شريطة الموافقة على الحضور، توحي بوجود نوايا صهيونية لا تهدف الى الايجابية بقدر الوقيعة وتفتيت الموقف الفلسطيني والموقف العربي. وكانت الاشارة الامريكية المنسجمة مع ما اعلنته بعض الصحف الاسرائيلية، بان امريكا ستحاول الاستجابة للمطلب الفلسطيني، بقبول مشاركة فيصل الحسيني في الوفد المفاوض، بوصفه ابن القدس وله عنوانان، تشكل احد التعبيرات عن تحفيز وترغيب الوفد في الحضور وقبول الدعوة.

وجاء اجتماع وزراء الخارجية في دمشق ليؤكد من جديد ان القرار يبقى فلسطينيا، وان الموقف العربي الموحد وتحقيق الاخوة الاستراتيجية ضرورة حتمية لمواجهة التحالف الاستراتيجي والرابطة الفريدة (unique bond) التي تربط الكيان الصهيوني بامريكا بيل كلينتون. لقد وضعت الارض المحتلة نفسها بقوة على راس جدول اعمال الوزراء العرب، وكشفت عن الغطرسة الصهيونية، التي تدعمها الادارة الامريكية بالكيل بمكيالين للقرارات الاممية. مما جعل الكيان الصهيوني يضرب عرض الحائط بقرارات الشرعية الدولية، في حين تطبق هذه بظلم على الشعب العراقي البطل، وعلى الشعب الليبي الصامد. (7)

وقد اعتبر اجتماع الوزراء العرب، ان مشاركة امريكا كشريك كامل في العملية، تشكل "دفعا ايجابيا"، اذا ما اتسم موقفها بالعدالة وعدم الانحياز. حيث اثبت الدور الامريكي السابق عجزه وقصوره عن الدفع بعملية السلام نحو الايجابية البناءة. ومع اعلان الوزراء بابقاء الاجتماع مفتوحا، يظل القرار الفلسطيني الذي ستتخذه القيادة الفلسطينية هو محور عملية السلام... وجوهر الموقف العربي. حيث ينطلق هذا الموقف من التصدي الى المخطط الصهيوني الامبريالي الهادف الى تجزئة السلام الى مراحل... والى الاستفراد والتقدم على الجبهات كل واحدة على حدة..كان الموقف الفلسطيني الملتهب داخل الارض المحتلة، يشكل التعبير الحقيقي عن مفهوم الرقم الفلسطيني الصعب. صاحب الحق في فرض حالة الاستقرار في المنطقة، عندما تؤخذ اهدافه وتطلعاته الوطنية بعين الاعتبار... واذا كانت الولايات المتحدة الدولة العظمى الوحيدة مهتمة حقيقة باستقرار هذه المنطقة، فان عليها ان تفهم جيدا ان هنالك طرفين اساسيين يستطيعان منع هذا الاستقرار، وهما الطرف الاسرائيلي... الحليف الاستراتيجي لامريكا.. والطرف الفلسطيني... الذي تعبرعنه منظمة التحرير الفلسطينية, الوطن المعنوي للشعب .. ورمز الهوية الوطنية المستقلة. وان هذا الطرف الفلسطيني لا يدخل في جيب اي كان، ولا يخضع او يساوم على الحقوق الوطنية المشروعة لشعبنا. ويناضل بعناد للوصول الى تحقيق الاهداف والحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

ان محاولة امريكا و"اسرائيل" الالتفاف على القرار 799 ،هو المقدمة المنطقية للالتفاف على القرار

242، وهذا من شانه ان ينسف عملية التسوية من جذرها. لقد كان كريستوفر يعتقد بان ما سمعه من بعض العرب، وما اسمعهم اياه من تحذيرات لتوصيلها للمنظمة، وما ستواجهه في حال عدم مشاركتها، سيفرض عليها الاذعان، لكن سهمه قد طاش، فشعب المنظمة داخل الارض المحتلة وخارجها، الذي يقود معركة التحرير بالدم والمعرق والدموع، يدرك جيدا حاجة امريكا الى الاستقرار. ويدرك انه مفتاح الاستقرار في حال حصوله على السلام العادل الدائم.. وكما اكدنا سابقا.. ونؤكد من جديد، انه لا يمكن ان يتحقق الامن والاستقرار في المنطقة دون تحقيق السلام... ولا يمكن للسلام ان يتحقق دون العدالة، التي ترسم افاق المستقبل الفلسطيني المتطلع الى بناء دولته الديمقراطية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

ان المحاولة الامريكية للضغط وللمزيد من حصار منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني، لن تؤدي الى تحقيق الاستقرار الذي يسعى اليه. وان التهديدات الامريكية التي اطلقها كريستوفر لتصل الينا، والتي مفادها ان الفلسطينيين،"اذا لم يشتركوا في مفاوضات السلام القادمة، فان امريكا لن تبذل اي مجهودات بشان حل القضية الفلسطينية في الفترة القادمة... وان الفلسطينيين اذا لم ينتهزوا الفرصة الراهنة، ثم طلبوا بعد ذلك تدخل الولايات المتحدة لاجراء مفاوضات مع اسرائيل، فان الولايات المتحدة سترفض الدعوة الفلسطينية". ولم يتوقف التهديد الامريكي عند الجانب الفلسطيني فقط، فقد تعداه ليطال كل الاطراف العربية وخاصة سوريا،حيث طالب كريستوفر بالردود السورية على بعض المقترحات الامريكية، وفي مقدمتها موافقة الخارجية السورية على تبادل المذكرات مع الخارجية الامريكية، حول بعض المسائل، التي تتعلق باتهام سوريا بدعمها للارهاب، وان سوريا ستقدم وثائق ومستندات تؤكد على نفي هذا الاتهام.

لقد وضع التحالف الاستراتيجي الامريكي - الاسرائيلي جميع العرب وجميع مصالحهم ومستقبلهم في خندق واحد اكثر من اي وقت مضى... وان المساومة التي يمكن ان يخرج منها اي طرف عربي باي مكسب ظاهري خادع(كما اعتقد السادات في صفقة "كامب ديفيد")، سيجر على الامة العربية والاسلامية خسائر استراتيجية، لا يعلم الا الله مداها... وان الدعم العربي السوري والاردني واللبناني والمصري... وكل من له قدرة على الدعم للموقف الفلسطيني، هو السياج الوحيد الحامي لمستقبل الامة العربية ومصالحها الاستراتيجية. ويبقى القرار فلسطينيا ليصون مصير الامة العربية ومستقبلها.ففي الوقت الذي كنا نعتقد فيه ان الادارة الامريكية الجديدة ستتعامل مع ملف قضية الشرق الاوسط بصورة جدية، وبنزاهة اكثر ديمقراطية من سابقتها، ادارة بوش وحزبه الجمهوري. وجدنا ان سيطرة القوى الصهيونية في الادارة الجديدة تفوق ما كانت عليه في سابقتها. فالصهيونية تعتبر انها المنتصر الاكبر في الحرب الباردة، التي ادت الى انهيار الشيوعية... والصهيونية اليهودية لا تبالغ اذا قالت انها انتصرت ايضا على الراسمالية في عقر دارها، في امريكا. فهزيمة بوش في الانتخابات الاقتصادية، ومجيء كلينتون باصوات النساء السود واليهود، يعطي اللوبي الصهيوني فرصة التدخل في السياسة الخارجية، وخاصة في ملف الشرق الاوسط، اكثر من اي وقت مضى. فقد وصل الامر ببعض اليهود، ان يرددوا ان موضوع الشرق الاوسط اصبح قضية عائلية بين يهود "اسرائيل" ويهود امريكا.

لقد كان رابين يدرك جيدا، وهو يقدم على ارتكاب جريمة الابعاد لاكثر من اربعمائة مواطن فلسطيني، بان امريكا لن تسمح بتوقيع عقوبات على "اسرائيل". وكان يدرك ايضا انه بتصعيده لسياسة القبضة الحديدية وتكسير العظام، ونسف البيوت والممتلكات والاستهتار بحقوق الانسان، لن يجعل امريكا تغير من موقفها المساند والحامي "لاسرائيل". وعلى الرغم من كل ما تقدم... ورغم اقدام رابين باعدام ما تسميه امريكا عملية السلام، فقد كان الموقف الفلسطيني اكثر حرصا على التمسك بالسلام، الذي يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ويضمن تطبيق قرارات الشرعية الدولية، ويصون حقوق الانسان تحت الاحتلال وحقه في الحماية الدولية، الى ان يتم تحرير الارض وعودة الحقوق الوطنية غير القابلة

للتصرف بما فيها حقه في العودة، وتقرير المصير، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف. وعلى هذا الاساس، قام وفدنا الفلسطيني، وفد منظمة التحرير الفلسطينية، باللقاء مع وزير الخارجية الامريكي، واطلعه على الموقف الفلسطيني المتمسك بالحقوق الثابتة وبمسيرة السلام التي تؤدي اليها. وقدم له رسالة من الاخ ابو عمار رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية. كما سلمه الوثيقة السياسية التي تعبر عن الموقف الفلسطيني من مسيرة التسوية وشروط استمراراها. كما سلمه وثيقة ثالثة، تتضمن الممارسات الاسرائيلية المناهضة لحقوق الانسان، ومدى التدهور الذي وصلت اليه ظروف شعبنا تحت الاحتلال.

وقد تضمنت هذه الوثائق التاكيد على الا لتزام الفلسطيني بمسيرة التسوية، ومطالبة الادارة الامريكية بالعمل على تنفيذ قرار مجلس الامن رقم 799، القاضي بعودة جميع المبعدين فورا، باعتباره احد الشروط الاساسية لاستئناف مسيرة التسوية، والعقبات التي صادفتها بسبب صيغة مدريد المجحفة. وطالبت بتعديل هذه الصيغة للوصول الى صيغة التمثيل الفلسطيني في المفاوضات، وفقا لقرارات المجلس الوطني والمجلس المركزي، حيث يتشكل وفد منظمة التحرير الفلسطينية المفاوض من الخارج والداخل بما فيها القدس. كما اكد الوفد الفلسطيني على ضرورة استئناف الحوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية لتحقيق الانسجام بين دور امريكا كشريك كامل في عملية السلام، وبين نزاهتها ومصداقيتها لدى جميع الاطراف المشاركة. كما طالب الوفد باحترام حقوق الانسان الفلسطيني في الارض المحتلة، وبضرورة دعم الوضع الاقتصادي المتدهور في الضفة الغربية وقطاع غزة والمطالبة بحماية دولية للشعب الفلسطيني في الارض المحتلة. ويعمد وزير خارجية الكيان الصهيوني انطلاقا من شعوره بمصداقية الموقف السوري، بتحذير الفلسطينين من مغبة عدم عودتهم الى طاولة المفاوضات. فقد صرح بيريز في صحفية "هارتس" 28/2/1993 بقوله: (ان الفلسطينيين سيكونون ضحية رفضهم الذاتي، سيدفعون الثمن والبقاء كطرف معزول، ولا يقدمون لنا معروفا عندما يذهبون الى السلام، لان السلام مهم لهم اكثر مما هو لنا) (8).إن هذه الغطرسة الصهيونية التي جاءت بعد تحول الموقف الامريكي، الذي نشرته جريدة"حدشوت" في 24/2/1993، بان كريستوفر قد اوضح لرئيس الحكومة اسحق رابين: (بدون موافقة الفلسطينيين على العودة الى طاولة المحادثات، فان محادثات السلام لن تستانف. فالفلسطينيون وحدهم يمسكون بمفتاح استئناف المفاوضات) (9).

ولا زلنا نعتقد نحن الفلسطينيين، اننا مفتاح السلام، ومفتاح الحرب في المنطقة، وان قضيتنا المقدسة هي الرقم الصعب، وان القدس جوهرة فلسطين. وان فلسطين هي جوهر الصراع العربي-الصهيوني. ومن هنا ياتي دورنا المركزي في تسريع كل مسيرة تحقق لنا اهدافنا الاستراتيجية، وفي التصدي بحزم، وبكل الوسائل، لاي محاولة للقفز عن حقوقنا المشروعة، وهويتنا الفلسطينية المستقلة.

الهوامش

1. محمود عباس. طريق اوسلو. ص133
2. متابعة السلام. معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى 1992 ص44
3. الموسوعة الفلسطينية, القسم العام, المجلد الثالث ص 359
4. محمد عزة دروزه, شؤون فلسطينية ص89 عدد22
5. مجلة الصداقة السنة الثانية عدد6 عام1988 ص10
6. جريدة هآرتس 28/2/1993
7. نشرة فتح رأينا العدد6 اواخر آذار 1993
8. جريدة هآرتس 28/2/1993
9. جريدة حدشوت 24/2/1993